مبادرة الادارة الرشيدة
لخدمة التنمية في الدول العربية
عمان 15-16 أيار 2006

التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية
محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام

رئيس المحور : معالي د. عبد الشخانبة، وزير العدل

أعضاء الفريق الوطني لمحور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام:

- القاضي علي الضمور أمين عام وزارة العدل (المنسق الوطني).
- القاضي منصور الحديدي، مدير عام المعهد القضائي الأردني.
- القاضي ناجي الزعبي، نائب عام عمان.
- الدكتور محمود الكيلاني، قاضي سابق ومحامي وأستاذ جامعي.
- الدكتور عمر الجازي، محامي وأستاذ جامعي .

الخبير الوطني:

- معالي الأستاذ راتب الوزني، وزيرعدل وقاضي سابق.

منهجية العمل:

1. الاطلاع على توصيات المؤتمر الاقليمي الأول للدول العربية المشاركة في المحور الذي انعقد في عمان بتاريخ 28-29 أيلول 2005.
2. استعراض واقع النظام القضائي الأردني ومشاريع تطوير القضاء.
3. الوقوف على التحديات والمشاكل التي تواجه تطوير القضاء.
4. تحديد الاولويات والمشاريع المقترحة.

خطوات العمل:

1. عقد عدة اجتماعات ضمت أعضاء الفريق الوطني والمنسق والخبير الوطني لمناقشة هيكلية التقرير والاتفاق على مراحل العمل.
2. عقد ورشتي عمل في المعهد القضائي الأردني بمشاركة قضاة ومحامين وأساتذة جامعات وضباط أمن عام وممثلين لغرف التجارة والصناعة وغيرهم من الخبراء والمختصين.
3. استعراض أوراق العمل لكل من الورشتين ضمن محاور التطوير القضائي وهي:

- الحيدة والنـزاهة بالعمل القضائي.
- زيادة فاعلية الفصل بالدعاوى وتنفيذ الأحكام وتسريعها.

أهم الموضوعات التي تم مناقشتها خلال ورشتي العمل:

- **الورشة الاولى (2006/2/8) بعنوان الحيدة والنـزاهة بالعمل القضائي:**

1. تبني معايير موضوعية لاختيار القضاة ووضع قواعد للسلوك القضائي.
2. تطوير أنظمة التفتيش القضائي.
3. تطوير الانظمة الجزائية لمكافحة الفساد بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية.
4. تعزيز دور النيابة العامة.
5. ضمانات المحاكمة العادلة لاسيما حق الدفاع بما يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الانسان.

- **الورشة الثانية (2006/2/16) بعنوان زيادة فاعلية الفصل بالدعاوى وتنفيذ الأحكام وتسريعها:**

1. تطوير التشريعات لتيسير اجراءات التقاضي وتلافي البطء في التبليغات وتبني آليات التنفيذ السريع للأحكام.
2. تبني وسائل بديلة لفض المنازعات.
3. تدريب وتأهيل قضاة متخصصين.
4. حوسبة أعمال المحاكم واجراءات التقاضي.
5. زيادة التعاون بين الشركاء في عملية التقاضي.

محتوى التقرير:

لقد تم تقسيم التقرير إلى ثلاثة فصول :-

- الفصل الأول: مرحلة المسح وجمع المعلومات.
- الفصل الثاني: مرحلة تحليل المعلومات ورسم سياسات التطوير.
- الفصل الثالث: مرحلة إقتراح الحلول للمشاكل والمعوقات .

الفصل الأول: المسح وجمع المعلومات

وقد تناول:

أولاً: واقع النظام القضائي في الأردن من حيث:

- التنظيم القانوني للقضاء وأنواع المحاكم والمجالس ذات الاختصاص القضائي والعبء السنوي للمحاكم.
- ضمانات المحاكمة العادلة.
- أساليب اعداد التشريعات.
- طرق اختيار القضاة وترقيتهم ورواتبهم وحصانتهم وتدريبهم.

- أساليب ادارة المحاكم.
- اجراءات التقاضي في المحاكم.
- طرق تنفيذ الأحكام.
- الوسائل البديلة لحل النزاعات.
- تدابير مكافحة الفساد.
- التعاون القضائي في مجال اتفاقيات تسليم المجرمين.

ثانياً: مشاريع تطوير القضاء من حيث:

- خطط التطوير القضائي التي تم انجازها.

- استراتيجية تطوير القضاء التي تعمل وزارة العدل على تنفيذها والتي تتضمن المحاور التالية:

  - تعزيز النزاهة والاستقلال القضائي.
  - تعزيز التفتيش القضائي والرقابة.
  - تطوير كفاءة الجهاز القضائي.

- تقليل الطلب على المحاكم.
- تعزيز البنية التحتية للمحاكم وتسهيل الوصول للعدالة.
- بناء القدرة المؤسسية لوزارة العدل وحوسبة وظائفها.
- تطوير الموارد البشرية من القضاة واعوانهم.
- رفع كفاءة الخدمات التي تقدمها دوائر: الادعاء العام، كاتب العدل، التنفيذ القضائي وتنفيذ الاحكام، التبليغات.
- بناء علاقات مع الشركاء المعنيين مثل نقابة المحامين وكليات الحقوق وغيرهم.
- المراجعة المستمرة للتشريعات وتطبيقاتها.

الفصل الثانى: تحليل المعلومات ورسم سياسات التطوير

وقد تناول:

تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال المسح وفقا لما جاء في القسم الاول وتقييمها، وصولاً الى اقتراح مشاريع التطوير القضائي.

الفصل الثاث: إقتراح الحلول للمشاكل والمعوقات

أبرز الحلول المقترحة:

1. انشاء هيئة لتطوير وتحديث التشريعات تكون مهمتها مراجعة القوانين والأنظمة النافذة ومنها المتعلقة باجراءات التقاضي وتنفيذ الاحكام وفقاً للمعايير الدولية والمبادىء العالمية لحقوق الانسان.
2. دراسة امكانية تأسيس محكمة دستورية واقتراح الاطار القانوني لها.

3. إيجاد وسائل بديلة لتسوية المنـازعات من خلال تفعيل قانون الوساطة لتسوية المنازعات المدنية وغيرها من البدائل المختلفة.

4. الحد من مدد التقاضي من خلال تحديد وحصر القضايا التي يجوز استئنافها أو تمييزها.

5. إيجاد قضاء متخصص لنظر القضايا ذات الخصوصية أو الاهمية كقضايا البنوك والتأمين والاوراق المالية ونزاعات الاستثمار وغيرها.

4. تعميم أسلوب إدارة الدعوى في المحاكم الابتدائية.

5. ابتكار أساليب جديدة لإجراء التبليغات القضائية التي من شأنها التسريع بالفصل بالدعاوى.

6. وضع معايير موضوعية ثابتة لاختيار القضاة.

7. تفعيل برنامجي التدريب الاعدادي والمستمر للقضاة في المعهد القضائي.

8. تعزيز العلاقة بين الشركاء في عملية التقاضي خاصة المحامين.

أولويات تطوير القضاء الأردني:

1. تطوير التشريعات.
2. تسريع البت في الدعاوى وتسريع تنفيذ الأحكام.
3. تنمية الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها ورفع كفاءة المعهد القضائي.
4. تعزيز النزاهة والحياد.







شكراً لحسن استماعكم